الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

حزيران ٢٠١١

بلغ **إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** في النصف الأول من العام الحالي ١٨٢٨ مليار ليرة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا بقيمة ١٩٨ مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٠، والذي كان قد بلغ ١٦٣٠ مليار ليرة. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادات في البنود التالية:

- **<u>الرواتب والأجور</u>**

سجلت ارتفاعاً بقيمة ١٥١ مليار ليرة، من ١٢٢٩ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٠ إلى١٣٨٠ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو الدفعات للجهازين العسكري (بقيمة ١١٥ مليار ليرة) والتربوي (بقيمة ٤٤ مليار ليرة). أما الرواتب والأجور للجهاز المدني، فقد تقلصت بقيمة ٨ مليار ليرة، مما حدّ من حجم الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور.

وفي التفاصيل، فقد أتى الارتفاع الأول نتيجةً لتسديد الدفعة الرابعة لفروقات سلسلة الرتب والرواتب للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ والتي يرتقب دفعها بين ٢٠٠٩-٢٠١١، موزعةً على ست دفعات[١]، إضافةً إلى دفعة لفروقات خدمة الميدان عن الفترة الممتدة بين حزيران ٢٠٠٨ وشباط ٢٠١١[٢]. تعتبر تعويضات خدمة الميدان من التقديمات الإضافية التي تتمتع بها عناصر الجهاز العسكري فقط.

أما بالنسبة للارتفاع على صعيد الجهاز التربوي فقد أتى نتيجة زيادة في الدفعات للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (حوالي ١٤ مليار ليرة) والمرحلة الثانوية (حوالي ١٦ مليار ليرة) والأساتذة المتعاقدين (حوالي ٩ مليار ليرة). وتعود هذه الزيادات لسبب أساسي هو تعيين ٢٨٣٥ أستاذ للمرحلة الابتدائية[٣] و٧٥٥ أستاذ للمرحلة الثانوية[٤] في السنتين ٢٠١٠ و٢٠١١ من جهة، وإعادة تصنيف الدفعات العائدة لأساتذة المرحلة الابتدائية المتعاقدين من بند تحويلات (البند ١٤) إلى بند الرواتب والأجور (البند ١٣) في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١١ من جهة أخرى.

---

[١] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩.

[٢] لقد تمت هذه الدفعات بموجب الجدول رقم ٦ من القانون ١٩٩٨/٧١٨ المعدل بالمرسوم ١٩٩٩/٩٠. تجدر الإشارة إلى أن القرار القاضي بإتمام هذه الدفعات قد أقر في البرلمان عبر القانون ٢٠١١/١٥١ حيث ضم الجدول رقم ٦ رسمياً إلى القانون ٢٠٠٨/٦٣. بناء على ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة على الرواتب الشهرية التي نص عليها القانون ٢٠٠٨/٦٣ والبالغة ل.ل. ٢٠٠،٠٠٠عند احتساب تعويضات خدمة الميدان ابتداء من ١ أيار ٢٠٠٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للفصل الثاني من العام ٢٠١١ الذي سيتم نشره قريباً.

[٣] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المراسيم التالية: المرسوم ٢٠١٠/٤٠٥٧، المرسوم ٢٠١٠/٣٦٣٤ و المرسوم ٢٠١٠/٣١٢٧.

[٤] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المرسومين ٢٠١٠/٤٤٢٧ و٢٠٠٩/٢٥٤٢.

- **<u>التقديمات</u>**

سجلت ارتفاعاً بقيمة ٦٨ مليار ليرة، من ١٩٥ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٠ إلى ٢٦٣ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، ويعود ذلك إلى زيادات في الدفعات لكل من الجيش وقوى الأمن الداخلي (بقيمة ٥٥ مليار ليرة و١٢ مليار ليرة على التوالي). أما بالنسبة إلى نوعية التقديمات التي سجلت الارتفاع المذكور، فهي، بشكل أساسي، المرض والأمومة (بقيمة ٧ مليار ليرة) والتقديمات الصحية (بقيمة 52 مليار ليرة). إن إرتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري، والتي قد بدأت تظهر معالمها منذ شهر شباط ٢٠١١[٥]، أتى نتيجة لقرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة.

- **<u>التعويضات</u>**

سجلت ارتفاعاً بقيمة ٣ مليار ليرة، من ٩٨ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١٠ إلى ١٠١ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الحالي، بسبب الزيادات في الدفعات للجهازين المدني والتربوي بقيمة ٢ مليار ليرة لكلٍ منهما.

- **<u>النفقات الأخرى</u>**

من الجدير ذكره أن انخفاض التحويلات لتعاونية موظفي الدولة[٦] ساهم في الحدّ من الارتفاع الذي سجل في إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاته. فقد بلغت التحويلات لتعاونية موظفي الدولة ٤٥ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠١١ مقابل ٧١ مليار ليرة في الفترة نفسها من العام الماضي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى توقيت دفع التحويلات للتعاونية.

[٥] إن ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري أتى نتيجة قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية الذي ظهر في مشروع موازنة ٢٠٠٩ (كزيادة بقيمة ٤٢ مليار ليرة) و في مشروع موازنة ٢٠١٠ (كزيادة بقيمة ٤ مليار ليرة) و في مشروع موازنة ٢٠١١ (كزيادة بقيمة ٢٧ مليار ليرة).أما نقدياً، فقد كان لهذا القرار تأثير محدود في عام ٢٠١٠ (إذ قد ترجم بارتفاع قيمته ٢ مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام ٢٠٠٩)، على عكس سنة ٢٠١١ حيث ارتفعت الزيادة إلى حوالي ١١ مليار ليرة شهرياً منذ شهر شباط ٢٠١١.

[٦] تصنف التحويلات لتعاونية موظفي الدولة ضمن بند "النفقات الأخرى" ، وتضم أيضاً (١) المكافآت، و(٢) مساهمة الدولة في تعاونية موظفي الدولة، و(٣) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية، و(٤) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران	ك٢- حزيران
الجهاز العسكري	**793**	**908**	**36**	**35**	**193**	**261**	**1**	**1**	**1,024**	**1,206**
الجيش	*535*	*607*	*24*	*23*	*107*	*162*	*0*	*0*	***666***	***793***
قوى الأمن الداخلي١ /	*206*	*239*	*10*	*10*	*69*	*80*	*0*	*0*	***285***	***330***
قوى الأمن العام ٢/	*40*	*46*	*1*	*2*	*13*	*13*	*1*	*1*	***56***	***62***
قوى أمن الدولة ٣/	*12*	*15*	*1*	*1*	*4*	*5*	*0*	*0*	***17***	***22***
الجهاز التربوي	**269**	**313**	**30**	**32**	**0**	**0**	**0**	**0**	**299**	**345**
الجهاز المدني ٤/	**167**	**159**	**32**	**34**	**1**	**2**	**86**	**62**	**287**	**257**
تعاونية موظفي الدولة							*71*	*45*	***71***	***45***
الجمارك ٥/									**21**	**21**
إجمالي الإنفاق	**1,229**	**1,380**	**98**	**101**	**195**	**263**	**88**	**63**	**1,630**	**1,828**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(٢) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك مدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

منشورات وزارة المالية

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ٣٨-٤٣
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)***، آذار ٢٠١١
- ***إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥***، آذار ٢٠١١
- ***موازنة المواطن لعام ٢٠١٠***، شباط ٢٠١١
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠١٠***، أيار ٢٠١١
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – حزيران٢٠١١
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣***، شباط- أيار ٢٠١١
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – حزيران ٢٠١١

٢٠١٠

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ٢٦-٣٧
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام ٢٠٠٩، الربع الأول-الثالث من العام ٢٠١٠
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار ٢٠١٠
- ***تقرير لبنان لعام ٢٠١٠***
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠٠٩***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٩، كانون الثاني – تشرين لأول ٢٠١٠
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام ٢٠١٠
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١٠
- ***مشروع موازنة ٢٠١٠ – تقرير مفصّل***، تشرين الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ١٤-٢٥
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام ٢٠٠٩
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد ٩-١١
- ***تقرير لبنان لعام٢٠٠٩***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول ٢٠٠٩
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** ٢٠٠٩
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠٠٨***
- ***مشروع موازنة ٢٠٠٩ – تقرير مفصّل، آب ٢٠٠٩***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb